

الثقافة والفن جسرا لخلق روابط تفاهم بين إسبانيا والعرب

نمو الاقتصاد المغربي يفتح الأبواب للشركات الإسبانية



الثقافة أفضل أداة للتواصل

الضوء على أهمية الارتباط والتفاعل بين شواطئ البحر المتوسط من وجهات نظر مختلفة؛ من الأمن والدفاع، والاقتصاد والتجارة، إلى التعاون السياسي والدبلوماسي، ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

وضم المنتدى خبراء بارزين في السياسة والاقتصاد والمجالات الاستراتيجية للمصالح المتبادلة بين إسبانيا وأوروبا من جهة، وبين شمال أفريقيا والشرق الأوسط من جهة أخرى. وتحدث نورالدين مواتي، الخبير في التعاون المؤسساتي، خلال كلمته في المنتدى، عن الدور الهام الذي تلعبه إسبانيا في التعاون الإنمائي في أفريقيا. وقال "إن وجود إسبانيا في قارتين، في أوروبا وأفريقيا، هو سبب اهتمامها الكبير بما يحدث في شمال أفريقيا".

وأكد أن المغرب تحول في السنوات الأخيرة إلى بلد متوسط الدخل، وأن الاقتصاد فيه ينمو ويعمل بشكل جيد رغم وجود العديد من مشاكل عدم المساواة والفقر التي تحتاج إلى حل. وخلص إلى القول "الآن يتم توجيه أموال التعاون لتحسين الحوكمة والمؤسسات ولكن الاستثمارات ضرورية أيضا"، في إشارة إلى ضرورة دعم إسبانيا وأوروبا للمغرب في مجال الاستثمار الذي يصب في صالح الطرفين. وأضاف مواتي أنه من الضروري قيام الدول الأوروبية بدور أكثر إيجابية في أفريقيا، مشيراً إلى أن التعاون الإنمائي غير المركزي الذي قامت به بعض البلديات الإسبانية كان إيجابياً للغاية وسمح بتحويل العديد من المشاريع الاستثمارية. وركز المنتدى أيضاً على تحليل الأحداث الرئيسية التي تدعم العلاقة بين المغرب العربي والشرق الأوسط وأوروبا، والوصول إلى نقطة الالتقاء، وتم الاهتمام بالعناصر التاريخية، المتعلقة بالأندلس والتراث، كأحد العوامل المؤثرة في إنشاء جسور التفاهم.

ورأى ماريو ريغاو، مدير النهج العالمي ورئيس جمعية الصداقة الإسبانية الجزائرية، أن منطقة شمال أفريقيا تمثل فرصة رائعة للشركات الإسبانية. وهي سوق قريبة ومتنوعة تمتلك العديد من الخيارات المتاحة للاستثمار فيها. لكنه استطراد بالقول إن الوصول إليها والاستقرار فيها ليس أمراً سهلاً كما يتصور بعض رواد الأعمال الإسبان. وذكر أنه في هذا الوقت تقيم بلدان المغرب العربي علاقات تجارية مع فرنسا وإسبانيا وإيطاليا أكثر بكثير من إقامة علاقات تجارية مع جيرانها.

وأوضح ريغاو، المختص في مساعدة رواد الأعمال الإسبان على الاستقرار في الجزائر، ورئيس مجلس إدارة شركة "Atalaya" في سد الجزائر، أن "المغرب العربي يتكون من عدة بلدان مختلفة تماماً عن بعضها البعض. وعلى الشركات أن تعرف خصوصيات كل دولة وكل سوق إذا كانت ترغب في الاستثمار في هذا المجال". ونوه بالصورة الجيدة التي تتمتع بها إسبانيا في الجزائر والتسهيلات التي قد يعينها ذلك لرجال الأعمال الإسبان، لكنه أكد "رغم هذا، لا تزال العديد من الشركات تفضل الاستقرار في المغرب وليس في الجزائر".

أقام بيت الإعلام العربي في قرطبة منتدى "المغرب العربي والشرق الأوسط وأوروبا: التفاهم بين الثقافات. العلاقات والتحديات". لتسليط الضوء على أهمية الارتباط والتفاعل بين ضفتي المتوسط، مستعرضاً وجهات نظر مختلفة لقضايا الأمن والدفاع، والاقتصاد والتجارة، إضافة إلى قضية التعاون السياسي والدبلوماسي، ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

مريد وقرطبة تعمل على بناء التفاهم منذ 12 عاماً بين أوروبا والعالم العربي، وفق الطرق الموضوعية للتقريب بين العالم العربي وإسبانيا في مختلف القطاعات. وتولى خافيير فرنانديز أريباس، مدير مجلة اتالايار، إدارة اللقاءات خلال المنتدى، وأكد أن اختيار مدينة قرطبة لاحتضان المنتدى واللقاءات كان مهماً "لتوضيح الأفكار".

وقال إنه "في بعض الأحيان" لا نتوقف عن البحث والتعمق في حوالت سابقة لفهم ما يحدث في البلدان القريبة جداً. نحن نشائر بشكل مباشر بما يحدث في البلدان المغاربية والشرق الأوسط، وأنه من وجهة نظر وسائل الإعلام من الضروري توضيح الوضع في هذه المناطق إلى ما وراء الصور النمطية. فقد شهد شمال أفريقيا كما المغرب "تطوراً مذهلاً"، ربما باستثناء حالة ليبيا.

وأشار إلى أن هذا المنتدى يهدف إلى تقديم "صورة عامة بشأن العلاقات بين إسبانيا وأوروبا مع المغرب العربي والشرق الأوسط". وطرح فرنانديز أريباس القضية الاقتصادية والتجارية كجانب مهم للاهتمام به، إضافة إلى قضايا الهجرة والأمن، مستخدماً تعبير "الحديقة الخلفية" في الساحل، للإشارة إلى استفادة الجماعات الإرهابية من الهجرة غير النظامية للأشخاص، الذين يغادرون أفريقيا عبر "طريق رهيب" للحصول على ما بين 5000 و8000 يورو للشخص الواحد، تذهب مباشرة إلى جيوب الجماعات الإرهابية.

وأكد فرنانديز أن "التواصل بين الثقافات أمر ضروري". ونوه بدور مجلة اتالايار "Atalaya" في سد الفجوة التواصلية بين العالمين العربي والإسباني، والتي لا تغطيها وسائل الإعلام التقليدية.

وحصل المنتدى الذي عقد الأسبوع الماضي رسالة رئيسية تهدف إلى تسليط



خافيير فرنانديز أريباس
نحن نتأثر مباشرة بما يحدث في البلدان المغاربية والشرق الأوسط، ومن الضروري توضيح ما وراء الصور النمطية

رويدا رفاعي
صحافية سورية

قرطبة (إسبانيا) - أكد خافيير روسون، الخبير في الحركات والمجتمعات الإسلامية في إسبانيا وأوروبا، الحاجة إلى منبر للمعلومات والتعبير عن الرأي ليكون جسراً للتفاهم بين أوروبا والثقافة العربية، والوصول إلى حوار بين ضفتي المتوسط، مشيراً إلى وجود العديد من القضايا التي تقرب الضفتين.

وجاء حديث روسون خلال منتدى "المغرب العربي والشرق الأوسط وأوروبا: التفاهم بين الثقافات. العلاقات والتحديات"، الأسبوع الماضي، الذي نظّمته مؤسسة بيت الإعلام العربي في قرطبة. واعتبر روسون، رئيس تحرير مجلة "أوراق" AWAQ (مجلة التحليل والتفكير في العالم العربي والإسلامي المعاصر)، أن العلاقة بين العالم العربي وأوروبا -وخصوصاً إسبانيا- يشوبها اختلاف في وجهات النظر بين الطرفين، وهنا يأتي دور اللقاءات الثنائية من أجل التحوار والوصول إلى التفاهم.

ولم يحدد جانبا أو قضية مهمة فقط يمكن أن يلتقي من خلالها العالمان العربي والأوروبي، بل أشار إلى وجود خطط عمل وجوانب متعددة للوصول إلى نقاط التقاء بين الثقافات والحضارات. وقال إنها "في النهاية تصب في خانة معرفة الآخر، وهذا 'الآخر' بالنسبة إلينا هو اللغة العربية، بينما بالنسبة إليهم (العالم العربي) هو الغرب أو الأوروبيون".

وتابع: "لقد أدركنا أن الثقافة والتعليم هما من أفضل الأدوات للتواصل بين بعضنا البعض. ويعد تعزيز وفهم القضايا الثقافية والمشاركات الفنية من أفضل الوسائل لزراعة بذرة التعايش والحوار الحضاري الضروري". وأضاف أن "المسألة الأساسية هي أننا نمتلك ثقافة متوسطة. ويمكن أن نكون أقرب إلى العالم العربي مقارنة بأجزاء أخرى من الغرب. ربما ليس في القيم السياسية أو الديمقراطية، ولكن من الناحية الثقافية المكون الاجتماعي والإنساني يوحدنا، وعلينا أن نعمل الكثير لتعزيز النقاط المشتركة".

وشدد على أن "عالم الثقافة والفن هو واحد من أفضل الجسور لخلق روابط التفاهم والتواصل في هذا الصدد، إضافة إلى العامل التاريخي والتراثي الذي يجمعنا، مما يجعلنا نتقرب من القراءة الصحيحة لماضيها وما نريد الوصول إليه في الحاضر والمستقبل". ونوه روسون، بمدينة قرطبة "لمكانتها الواضحة كجسر للتفاهم والالتقاء بين ضفتي البحر المتوسط"، حيث كانت مركزاً للثقافات والحضارات المختلفة، مثل الرومان والمسلمين واليهود والمسيحيين. وأوضح أن مؤسسة البيت العربي في

الانتخابات الرئاسية الجزائرية هل تجرى في موعدها

توفيق بوقاعدة: الجيش لن يكرر تجربة بوتفليقة

الجزائري، بسبب انخراطها بشكل كلي في المسار السياسي الذي لا يرضي المحتجين.

ولذلك يتصور أن جزءاً من مهمة المؤسسة العسكرية في المرحلة التي تلي الانتخابات هو العودة إلى وظائفها الدستورية في حال تحقق السيناريو الأول. أما في حال الذهاب إلى السيناريو الثاني، فدور المؤسسة في الحقل السياسي سيستمر بالشكل الذي كان عليه الأمر عقب إلغاء المسار الانتخابي في بداية تسعينات القرن الماضي. ويلفت بوقاعدة إلى أنه إذا لم يكن للسلطة العسكرية مرشح، فإن مرشحها الوحيد هو الانتخابات ذاتها. ولا يعتقد أنها تخاطر بمرشح يمكن أن يستنسخ تجربة بوتفليقة التي فقدت في عهده الكثير من المواقف، في إشارة إلى عمليات التفكيك التي أجراها الرئيس للمؤسسة القوية خلال السنوات الماضية، وتحديدها بشكل لافت عن صناعة القرار السياسي في البلاد.

ويبدو أن الرئيس الجزائري القادم لن يكون طليق اليمين، مما قد يعيد سيناريو صراع "المرادبية" (قصر الرئاسة) و"الطاغارا" (وزارة الدفاع) إلى الواجهة كما كان في وقت سابق بين الرئيس السابق بوتفليقة، وقيادة جهاز الاستخبارات السابق، وذلك بسبب الخطوط الحمراء المسبقة التي رسمت له في شكل اتفاقيات إستراتيجية والقرارات السياسية الداخلية.

جزء من مهمة المؤسسة العسكرية في المرحلة التي تلي الانتخابات هو العودة إلى وظائفها الدستورية

ويرجح بوقاعدة في هذا الشأن فرضية سعي المؤسسة إلى إنهاء الأزمة باقل الأضرار سواء للشعب أو لها، وعدم المخاطرة مجدداً في الغفلة القصيرة القادمة، بإعطاء اليد الطولى للرئيس القادم في فعل ما يشاء، لأنها ستظل في حالة رقابة لكل قراراته وسياساته، حفاظاً على مصلحة البلاد كما تصورها هي، وليس حتماً تراها مصلحة السياسية وجموع الشعب الجزائري. فقد تأكد مؤخراً بأن المؤسسة العسكرية لم تتخلص من النظرة الأبوية تجاه الجميع، وأنشأ أكثر حرصاً على مصلحة البلاد. وتبقى في السياسيين مجرد فاسدين بحاجة دائمة إلى من يقوم سلوكهم والتدخل في الوقت المناسب.

حملة الانتخابات الرئاسية

وصف بوقاعدة حملة انتخابات الرئاسة بـ"المزومة"، و"الباهتة"، في شكل جمعياتها، وفي مواضيع المرشحين التي طرحوها على أساس أنها مشاريع انتخابية. وكان مضمون الحملة في أساسها لدى جميع المرشحين هو الحث على الانتخاب أكثر منه الدعوة إلى انتخاب أشخاصهم ومشاريعهم الانتخابية، وهذا أمر طبيعي وامتداد للمسار الذي انتهجته السلطة وتمضي في تحقيقه، وغما عن إرادة الحراك الشعبي، وتجاهل مطالبه في إزاحة بقايا النظام وإطلاق سراح المعتقلين، وأجج هذا الوضع غضب المتظاهرين الذين كانوا يضيّقون الخناق على المرشحين ويستقروا بينهم مما جعل الحملة أشبه بساحة معركة بين المؤيدين للانتخابات وأنصار المرشحين، وبين الرافضين لها. وشهدت العديد من التجاوزات والعنف المعنوي والجسدي.

ويخلص توفيق بوقاعدة إلى أن المرشحين لم يستقطبوا أطرافاً جديدة للانتخابات، وفي المقابل فإن الرافضين للمسار الانتخابي لم يقنعوا المرشحين بالعدول عن الخيار، ويعتقد أن حالة الاستقطاب حول الاستحقاق الرئاسي، قد بلغت مداها ولن يستطيع أي طرف إقناع الطرف الثاني بوجهة نظره، مما جعل الحملة الانتخابية مجرد حملة لتأجيج العنف والمضاد.

تُنظّم الجزائر في 12 ديسمبر انتخابات رئاسية لاختيار خلف للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة الذي استقال في أبريل تحت ضغط الشارع والجيش. ورغم بدء العد التنازلي إلا أن المشهد ما زال يسوده الغموض سواء من حيث الأوفر حظاً أو من حيث إجراء الانتخابات في حد ذاتها حيث يرفض المحتجون الانتخابات الرئاسية معتبرين أنها تهدف إلى إعادة إنتاج النظام السابق، فيما تتمسك السلطة بها باعتبارها المخرج من الأزمة الراهنة.

ويعتبر بوقاعدة أن ما تقوم به المنظمات الدبلوماسية من نشاط مكثف مع المرشحين دليل اهتمام وليس دليل إهمال، لكن يجب أيضاً التنويه بأن الجزائر ما زالت في مفهوم مصالح الدول الغربية دولة تتساكَل فيها مصالحها التي في أغلبها مرتبطة بالنفط، مع تراجع مستوى مساهمتها في الطاقة العالمية، كما أن الأزمة الاقتصادية التي تعرفها البلاد تجعل الرهان على الجزائر كسوق لسلعها أيضاً في تقلص مستمر.

دور الجيش

يطرح المشهد الحالي عدة استفسارات جوهرية، حول موقع ودور المؤسسة العسكرية في مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية القادمة، خاصة في ظل التعهدات التي كررها الرجل القوي في السلطة الحالية وفي المؤسسة العسكرية الجنرال أحمد قايد صالح، حول "التزام الجيش بالحيداد وعدم وجود مرشح للعسكر"، وحتى حول مصير الرجل بعد استلام الرئيس القادم لمهامه وتشكيل حكومته الجديدة.

وتحدث مصادر متابعة عن بداية تجاذبات داخل المؤسسة نفسها، تتعلق بالمتوقع الجيد من أجل خلافة قائد صالح، في منصب قائد أركان الجيش، لاسيما في ظل أحاديث دائرة عن مغادرة الرجل بعد الانتخابات الرئاسية، ولأن الأمر يتعلق بقرار تعيين يصدره رئيس الجمهورية، للنسبية في قيادة الأركان أو وزارة أو نيابة وزارة الدفاع الوطني، فإن جنرالات أقوياء شرعوا منفردين في الدفع الخفي لهذا المرشح أو ذلك من أجل رد الجبل في نهاية المطاف، وتعيينه في المنصب المذكور.

ويبدو أن عدم الإجماع لدى الجنرالات الأقوياء داخل الجيش حول مرشح معين، هو الذي أضعف غموضاً متأخراً حول موقف الجيش المباشر من الاستحقاق الرئاسي، ولو أن المرشحين الخمسة، هم من عهد بوتفليقة أو من المحسوبين على النظام، مما يزيح أية مخاوف لدى السلطة القائمة من إمكانية انفلات قصر المرادبية من بين أيديها.

وفي تصور بوقاعدة في هذا الشأن تبدو المؤسسة العسكرية أكثر الأطراف تضرراً من هذه الأزمة، فقد فقدت بعضاً من الرمزية التي تحظى بها لدى الشعب

توفيق بوقاعدة

المؤسسة العسكرية تبدو أكثر الأطراف تضرراً من هذه الأزمة؛ فقد فقدت خلالها بعض الرمزية التي تحظى بها لدى الشعب الجزائري

صابر بلدي
صحافي جزائري

الجزائر - ما زال الغموض يخيم على مخارج الاستحقاق الرئاسي الجزائري، المقرر بعد أقل من أسبوعين، رغم بروز معالم تشكل هوية الرئيس الجزائري القادم، بعد قرار غير معلن من طرف حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، دعم المرشح عز الدين ميهوبي، ومع ذلك تبقى النظرة مشدودة إلى حسم موقف المؤسسة العسكرية، وإلى السيناريوهات الممكنة لجزائر ما بعد الانتخابات الرئاسية.

ويستبعد توفيق بوقاعدة، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الجزائر، سيناريو إجهاض الانتخابات الرئاسية المقررة في أقل من أسبوعين، أسوة بما حدث في موعدي الثامن عشر من أبريل والرابع من يوليو الماضيين، رغم حالة الغليان التي يعيشها الشارع الجزائري، وإمكانات التصعيد خلال الأيام القليلة القادمة.

ورسم بوقاعدة، في حوار مع "العرب"، سيناريوهين اثنين للمآلات التي سيفرضها الاستحقاق الرئاسي في البلاد. ويبقى المشهد الجزائري بعد الانتخابات المقررة مرهوناً بما ستقرره السلطة الفعلية الآن؛ فبقدر دفعها بالوضع نحو الانفراج عبر خيار انتخابي معين تبقى أبواب الأزمة مشرعة أمام العودة إلى ما بعد إلغاء المسار الانتخابي في مطلع تسعينات القرن الماضي.

ويرى بوقاعدة أن الجزائر أمام سيناريوهين اثنين. يتعلق الأول بحرص السلطة على شفافية الانتخابات وعدم وجود أي مؤشر من مؤشرات التزوير، وفوز أحد المرشحين من نوي الخطاب التصالحي مع الحراك الشعبي، وله ماض معارض لنظام عبدالعزيز بوتفليقة. ويصعد هنا بصفة خاصة على بن فليس. فالخطة التي عرضها هذا الأخير في حملته الانتخابية قد تعجل بالحل وتخفف أثر الأزمة السياسية، من خلال فتح قنوات للحوار الجاد مع الطبقة السياسية والحراك، والدخول في مرحلة انتقالية تأسيسية، يعاد فيها النظر في كل المخطوطة القانونية بداية من الدستور.

ويتعلق السيناريو الثاني بظهور بوادر تزوير ونجاح أحد المرشحين المحسوبين على عهد بوتفليقة، حينها ستزداد حالة الاستقطاب. وتعود الأزمة إلى المربع الأول، وربما بشكل أكثر عنفاً، مما قد يدخل البلاد في مآهات لا يعرف أحد نتائجها على المدى القصير والمتوسط. وهذا السيناريو يرى بوقاعدة أن فرصه ضعيفة، لأنه ليس في مصلحة أي طرف الإبقاء على الأزمة الحالية.

التدخل الخارجي

بإمكان العواصم المؤثرة التأثير على وجهة التطورات المتسارعة في الجزائر، إلا أن مواقف باريس وواشنطن وموسكو وكين، تبقى صامتة لحد الآن وتتجاهل زخم الحراك الشعبي الصامد في احتجاجاته منذ عشرة أشهر، وهو ما وصفه مراقبون في الجزائر بـ"التواطؤ غير المعلن مع السلطة"، لأنه ما تقوم به في لبنان والعراق رغم تأخر الانتفاضة الشعبية هناك عما يجري في الجزائر باشهر كاملة.

في المقابل، لا يعتقد بوقاعدة أن المجموعة الدولية غير مهتمة بما يحدث في الجزائر، لكن يرى أنها حذرة جداً، لأنها في حالة معارضة المسار الحالي ليس لديها بديل يمكن أن تلق فيه ويؤمن لها مصالحها في البلاد، لذلك فهي حريصة على إبقاء اللود مع السلطة القائمة لكنها في نفس الوقت متخوفة من انزلاق الوضع، ما يجعلها تخسر مصالحها.